جامعة بغداد	
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب	القسم
محمد سلمان عبود	أسم الباحث
الدكتور موفق عبد الحسين محمد الشهيب	أسم المشرف
	الأيميل
مدرس مساعد / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ √ ماجستير / دكتوراه	الدرجة العلمية
مدى اسهام نظام المعلومات الضريبي في تطوير العمل الضريبي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب	عنوان البحث
٢٠٠٧	السنة
العربية	اللغة
حاول هذا البحث الى إبراز أهمية نظم المعلومات الضريبية من خلال ما تقدمه من بيانات ومعلومات الى الإدارة الضريبية لغرض إنجاز عملية التحاسب الضريبي بالنسبة للأشخاص الخاضعين الى ضريبة الدخل طبيعيين كانوا أم معنويين(شركات) ، حيث يساهم النظام المعلوماتي الفعال على توفير المعلومات الدقيقة والموثوقة في الوقت المناسب. تطرق الباحث في الجانب النظري من البحث الى مشكلة البحث والمتمثلة بعدم وجود نظام معلومات فعالٍ لمعالجة البيانات الضريبية الواردة الى الهيئة العامة للضرائب ، فضلاً عن ضعفٍ إجراءات متابعة هذه المقتبسات وأساليب الرقابة الداخلية للهيئة العامة للضرائب مما يؤدي إلى عدم الإستفادة من هذه البيانات أو أنّ الإستفادة تكون في حدودها الدنيا. ويهدف هذا لبحث الى دراسة نظام المعلومات الضريبي الحالي في قسم الشركات وتقويم مستوى أداءه ومدى ملائمته لحجم العمل في القسم المذكور وذلك للإزدياد الكبير في عدد الشركات المحدودة , الأمر الذي يؤدي للحاجة الى نظام معلومات فعال وكفوء يلبي الاحتياجات للإدارة الضريبية من المعلومات والبيانات ومبني على أُسس علمية وسليمة. وتم إستعراض مفهوم البيانات الضريبية وأنواعها ومصادرها. أما الإستنتاجات التي توصل اليها الباحث فهي عدم وجود ستراتيجية واضحة ودائمة لدى الإدارة الضريبية لإعداد أنظمة معلومات فعالة ، والمحاولات البسيطة التي جرت بهذا الإتجاه كانت أشبه بالبصمات الشخصية أو المحاولات المنفردة للإدارات المختلفة التي مرت على الهيئة ، وقد إنعكس ذلك في طرق جمع المعلومات الضريبية حيث تشتت بين العديد من الإجراءات ، وكذلك فأن غالبية المعلومات التي يتم حفظها هو في سجلات ورقية ، ما يعرضها للتلف والضياع بسبب عدم إستخدام المكنننة في مجال حفظ الأضابير والمستندات المتعلقة بالمكلف. ولاحظ الباحث أنّ أغلبية تقديرات المكلفين تتّم بشكل إحتياطي وليس نهائي أي لم تكتسب التقديرات الدرجة القطعية بسبب عدم كفاية أو دقة المعلومات في أغلب	الخلاصة

	الأحيان لعدم وجود نظام معلوماتي فعال.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**			
أسم الباحث	**مروج طارق حسن**			
أسم المشرف	***د. حمزة فائق وهيب الزبيدي***			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**تقدير الوعاء الضريبي باستخدام طريقة التقدير الذاتي - بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب**			
السنة	**٢٠٠٧**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يعتبر التمويل ، الذي يخضع للضرائب ، واحدًا** **القضايا الأساسية التي تجذب اهتمامًا واسعًا من الشخصيات ذات الصلة بالضرائب في جانبها البحثي (العلماء والباحثون والأكاديميون) ؛ وجانبها العملي (enchaged & Taxing Administration) بشكل متوقع. ومع ذلك ، تختلف درجة الاهتمام هذه من شريحة واحدة إلى أخرى وفقًا لتأثير التقدير على الشخص ذي الصلة.** **الهدف الأولي للمكلف هو التقليل من التقدير الضريبي المقدم وفق المبدأ وهو أن "فرض الضريبة عليه يؤدي بالتالي إلى اقتطاع جزء من ثروته وحرمانه منها. أما الإدارة الضريبية ، فهي: التي كانت أداة الحكومة في تجميع الموارد المالية المطلوبة لتغطية مسؤولياتها الدستورية ، وتسعى إلى جعل التقدير عادلاً ، مع مراعاة ميزة الفرد والدولة بالتساوي وفقًا للنظام المنهجي** **الإطار التشريعي الفرض والتقدير والتحصيل.** **كما هو معلوم ، هناك عدة طرق لتقدير كما هو معلوم ، هناك عدة طرق لتقدير الدخل الخاضع للضريبة في دول مختلفة من العالم ، ومن هذه الطرق "التقدير الذاتي" ولكنها مختلفة لأن إنها طريقة حضرية وفقًا للثقة والشفافية المتبادلة بين المكلفين وإدارة الضرائب ، اعتمادًا كبيرًا على وجود نظام معلومات متقدم** **في الحكومة الإلكترونية ، وهي قاعدة معلومات حكومية تمنح الإدارة الضريبية النجاح في تطبيق هذه الطريقة وفقًا للمعلومات المتبادلة بين مكاتب الدولة المختلفة**			

	وخاصة الأنشطة المكلفة.

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**				
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**				
أسم الباحث	**ميلاد فيصل حسن**				
أسم المشرف	**أ.م.د صلاح صاحب شاكر البغدادي**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	√ ماجستير		**دكتوراه**		
عنوان البحث	**مدى الأخذ بالمحددات المحاسبية في ضوء المعايير الدولية لتحديد الوعاء الضريبي**				
السنة	**٢٠٠٧**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	**في ظل التغيرات المستمرة في الإقتصاد العالمي والتوجه الى الإقتصاد الحر وتشجيع الإستثمارات الأجنبية ، وكل مايتعلق بالتغييرات الإقتصادية زادت الحاجة الى الإفادة من مخرجات المحاسبة لإتخاذ القرارات التي تخدم المستفيدين ومنهم الجهات الضريبية ، كونها أحد الأطراف المستفيدة من ذلك ، إذ كان لابد من تفعيل العلاقة بين المحاسبة والضريبة من خلال التعرف الى الإستثناءات التي يلجأ اليها المحاسب نتيجة لتطور الحياة الإقتصادية والتغييرات المتسارعة فيها٠ كما إن ظهور المشاكل المحاسبية أثناء التطبيق العملي ، ولد الحاجة الى إيجاد بعض المعالجات لها من خلال إصدار المعايير الدولية المحاسبية والتدقيقية٠ونتيجة التغيرات الحاصلة في الإقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقها من إنفتاح على العالم الخارجي إستدعت الحاجة أن تتماشى عملية تحديد مبلغ الضريبة المحتسبة من قبل المخمن والفاحص الضريبي، عند تطبيق التشريعات الضريبية، مع التطورات الحديثة بهدف تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فضلاً عن الهدف المالي من خلال الموازنة بين مصلحة الدولة والمجتمع والمكلف لتحقيق الرفاه الإقتصادي للمجتمع٠** **وعليه فإن البحث يهدف إلى التعرف على المحددات المحاسبية في ضوء المعايير الدولية التي تؤثر في تحديد الوعاء الضريبي للمكلفين، وبيان العلاقة بين المحددات المحاسبية والضريبة ومدى الإعتماد على التقارير المالية في الفحص الضريبي لتحديد الدخل الخاضع للضريبة٠** **وفي ضوء الدراسة النظرية والعملية تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات التي تتعلق بموضوع البحث والعينة المختارة ومن أهمها ، لايتوفر لدى السلطة المالية نظام لمراكز الكلف يستخدم في قياس المصروفات مقسمة حسب الأقسام**				

	التي تمارس جباية الأموال تبعاً لنوع الضريبة المفروضة لكي يُمكن مقارنتها مع الإيرادات المتحققة بهدف تحديد كلفة الخدمة المقدمة للمكلفين بما يتلائم مع محدد علاقة الكلفة بالمنفعة فضلاً عن ذلك يمكن هذا النظام من إيجاد نظام لحوافز الموظفين في الأقسام التي تحقق إيرادات عالية أو منحهم بعض المخصصات التي تمنحهم الحصانة والحيادية في العمل للوصول الى وعاء ضريبي عادل، كما إن الأخذ بطبيعة النشاط للشركات المساهمة والمحدودة عند تحديد سعر الضريبة يحقق التوازن بين مصلحة الدولة والمكلف ويسهم في التنمية الإقتصادية وتحقيق الرفاه الإجتماعي لأفراد المجتمع.